الجمهورية الجزائرية الديمقراية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

التخصص: مالية و تجارة دولية

بعنوان:

تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري

خلال الفترة2010-2020(دراسة قياسية)

من إعداد الطلبة:

- بلحاج اسلام
- بن عطية ايمن

تحت إشراف الأستاذ:

_ ميهوب مسعود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	
الاسم واللقب	الرتبة	مشرفا
الاسم واللقب	الرتبة	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا على عونه لنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فالشكر والثناء لله من قبل ومن بعد، أخيرا يطل الشاطئ من بعيد وتصفر السفينة إيذانا بالوصول، فترسم الابتسامة على الوجوه ويقف الربان بثقة المنتصر بعد ان يمسح على وجنتيه حبات العرق التي امتزجت مع دموع الفرح ويحلق بأفكاره بعيدا ويسترجع في نفسه شريط الذكريات ليال طويلة، أمواج متلاطمة تعب وسهر وعمل ولكن الربان الوفي لا ينسى المنقذين والساعدين الذين كانوا عونا و سندا وارشدوه وأناروا له الطريق في ليال الظلام فوصلت السفين الى بر الأمان ونحن اذ نقف على عتبة التخرج نتقدم بالشكر للوالدين العزيزين كما نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف"ميهوب مسعود "احتراما وتقديرا له لمساعدته لنا بكل ما لديه من توجيهات و إرشادات من اجل إتمام هذا البحث،

كما لا ننسى اساتذتنا الكرام واطارات كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة محمد البشير الابراهيمي، فلكم جزيل الشكر والامتنان باسمى معانيه.

الاهداء

قال تعالى {وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} صدق الله

اهدي ثمرة جهدي الى التي اسكنتني ظلال بطنها وارضعتني الحياة

وسهرت الليالي من اجل ان تغمرني بالحب. الى التي فرحت لفرحي

وحزنت لحزني

امي الغالية رحمها الله واسكنها فسيح جناته

الى الصرح الشامخ والسند الصامد، الى من كان لي نعم الاب، الى

من كرس حياته لتربيتي وتعليمي

ابي الغالي حفظه الله وبارك فيه واطال عمره

الى من تربيت معه في كنف المحبة والاخلاص الى سندي وقوتي

اخي وليد

الى كل من ساعدني ومد لي يد العون الى من شاركتني الحزن والفرح

هدى بوقرة

الى كل من أكن لهم روح التقدير والاحترام الاهل والاحباب

الى كل الزملاء والاصدقاء عبر الحياة (ناس الجنوب)

الى كل من علمني حرفا فصرت له عبدا أساتذتي الكرام خاصة

الأستاذ ميهوب مسعود

الى كل منهم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

بلحاج اسلام

اهداء

قال تعالى {وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا} صدق الله

نحمد اللّه عز وجل و نستعينه

اهدي ثمرة جهدي الى التي اسكنتني ظلال بطنها وارضعتني الحياة

وسهرت الليالي من اجل ان تغمرني بالحب. الى التي فرحت لفرحي

وحزنت لحزني

امي الغالية ربي يحفضها و يطول في عمرها انشاء الله

الى الشامخ والسند الأعظم الذي كرس حياته و جهده لكي يدفعنا

نحو الامام من اجل تحقيق الاحلام

الاب الغالي ربي يحفظه و يطول ربيه في عمره انشاء الله

إلى إخوتي او اخواتي الذين تقاسموا معي أعباء الحياة،

شكرا على مساعدتكم الثمينة ودعمكم المتواصل.

إسحاق يحيى الهام

الى كل من أكن لهم روح التقدير والاحترام الاهل والاحباب

إلى كل أصدقائي الأعزاء الى كل الزملاء والاصدقاء عبر الحياة

إلى كافة الزملاء عموما وقسم مالية وتجارة دولية دفعة 2022/2021 خصوصا المعروفين

باهل الجنوب

الى كل منهم في ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

إليكم نهدي هذا العمل المتواضع

بن عطية ايمن

ملخص الدراسة

تناولنا في هذه الدراسة قياس أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري في الجزائر، وذلك من خلال صياغة نموذج قياسي باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وطريقة المربعات الصغرى، وبالاعتماد على بيانات سنوية تغطي الفترة 2010-2020. إذ توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج اهمها انه لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية في الجزائر، وتبين أيضا انه لا توجد علاقة ذات معنوية إحصائية بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف الفعلي الحقيقي، أسعار الواردات، ميزان التجارة الخارجية، دراسة قياسية.

Summary of the study

In this study, we examined the real real exchange rate impact on Algeria's trade balance by formulating a standard model using the multiple regression model and the micro-square method and drawing on annual data covering 2010-2020, which found several results, the most important of which was that there was no statistically moral relationship between the real real exchange rate and the balance of foreign trade in Algeria, and also found that there was no statistical moral relationship between the real real exchange rate and the balance of foreign trade in Algeria. And imports in Alegria during the study period.

Keywords: Real actual exchange rate, import prices, foreign trade balance, study

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان.....\

الاهداء.....\

ملخص الدراسة.....I

فهرس المحتويات II

فهرس الجداول والاشكال.....III

مقدمة..... أ - ح

الفصل الأول:مفاهيم نظرية حول سعر الصرف وميزان التجاري

تمهيد..... 8

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف.....9

المطلب الأول: مفهوم واهمية سعر الصرف 9

المطلب الثاني: أنواع سعر الصرف..... 11

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف 14

المطلب الرابع: نظرية تعادل القوة الشرائية 18

المبحث الثاني: مدخل الى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.....23

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري 24

المطلب الثاني: أهمية الميزان التجاري واليات تسويته..... 28

المطلب الثالث :العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري..... 34

خلاصة الفصل الأول..... 36

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري

تمهيد..... 38

المبحث الأول: النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية 39

المبحث الثاني: النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات..... 42

خلاصة الفصل الثاني.....47

خاتمة.....48_50

قائمةالمراجع.....\

قائمة الملاحق.....\

فهرس الجداول

قـــائـــمـــــة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول اختبار الاستقرارية للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية	40_39
02	اختبار الحدود للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية	41
03	تقدير العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية	41
04	اختبار الاستقرارية للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات	42
05	اختبار الحدود للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية	44
06	تقدير العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات	45

مقدمة

مقدمة

واجهت العديد من دول العالم عدة صعوبات و تحديات اقتصادية،بعد التحول من نظام قاعدة الذهب لنظام اقتصاد السوق فبدءت هذه الدول تسعى الى تنمية اقتصادها و تطويره بما يتماشى مع النظام الجديد, وباعتباره يتضمن ميادين واسعة من تدفقات رؤوس الأموال وكذلك على تنقل السلع والخدمات, فقط أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية تتحدد عن طريق التدفقات المالية والنقدية الحقيقية بين الدول, مما يؤدي في بعض الحالات اللجوء الى تحويل العملات بين دولة وأخرى لعدم وجوود او توفر عملة دولية موحدة يتم التبادل على أساسها ,مما أدى الى تأسيس عملات مختلفة يتم تحديد نسبتها وقيمتها عن طريق متغيرات اقتصادية تم تسميتها بسعر الصرف ,وقد تم تخصيص مكاتب وبورصات من اجل تبادل هذه العملات .

وقامت الجزائر كغيرها من دول العالم بالقيام بتغييرات في اقتصادها الدولي والوطني, فقد انتهجت العديد من الإجراءات سعيا منها للمسايرة والتماشي مع هذه التغيرات الدولية باعتمادها على نظام اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي بعد ان كانت تحت الرقابة التامة للدولة, وكانت العلاقات التجارية والاقتصادية تحت سيطرة وتسيير الهيئات المالية والتجارية والمؤسسات الوطنية, تحت اطار القوانين الخاصة التي كانت موضوعة من قبل الدولة باحتكار التجارة الخارجية والمحلية من طرف هذه الأخيرة , مما أدى الى إعطاء صورة خاطئة للسوق المحلية التي كانت تبدو معزولة عن التأثيرات والعوامل الخارجية.

ومن اجل السيطرة على الوضع ومسايرة التغييرات الحاصلة في الاقتصاد العالمي قامت الدولة الجزائرية بتخفيض قيمة عملتها الوطنية من اجل زيادة صادراتها وحماية احتياطها الوطني والوصول الى حالة التوازن في الميزان التجاري، وقد واقعت الجزائر في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية بالنسبة للعملات التي تقييم بها أسعار الصادرات والواردات، فالجزائر تستفيد من عملة ضعيفة لأنها تبيع بسعررخيص، والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص.

من بين الجوانب التي حظيت باهتمام كبير من قبل السلطات النقدية هو العمل على اكتساب العملة الوطنية لقيماتها الحقيقية وتحرير سعر صرف الدينار الجزائري, مما أوقع الدولة في عدة أزمات أدى بها الى اللجوء والاستعانة بالمنظمات والمؤسسات المالية الدولية من اجل المعالجة والسيطرة على الوضع الاقتصادي والميزان التجاري , فبعد انتهاج سياسة التصحيح فقد قامت بتعديل وتطوير هيكلها الاقتصادي وتحرير تجارتها الخارجية وتخفيض قيمة العملة بمراقبة الدولة , مما أدى الى نجاعة هذه التعديلات وتحقيق

الأهداف المسطرة أهمها زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وتحقيق التوازن في الميزان التجاري من خلال حسابه ومراجعته .

إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى هو تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري؟

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

فيما تتمثل محددات سعر الصرف؟

ماهي العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري؟

الفرضيات:

ـ لا يؤثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

ـ التعرف على سعر صرف العملة في الجزائر وأثره على الميزان التجاري الجزائري.

ـ الحب والاهتمام الشخصي بالمجال التجاري وعلاقة الموضوع بالتخصص.

ـ أهمية الميزان التجاري كمؤشر رقمي للوضعية الخارجية والعلاقات الخارجية للدول.

اهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

ـ معرفة أثر سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري.

ـ تقديم إطار نظري حول سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري الجزائري.

ـ معرفة العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والميزان التجاري الجزائري.

منهج الدراسة:

لقد اقتضت طبيعة البحث وخصوصيته الاعتماد على المنهج الوصفي لدراسة الجانب النظري

بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي والذي اعتمدناه من خلال الدراسة القياسية(نموذج ARDL)، وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews.

حدودالدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري، وقد حددت دراستنا في إطارين مكاني وزماني، فيما يخص الإطار المكاني تخص هذه الدراسة الاقتصاد الجزائري، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة 2010-2010.

الدراسات العلمية السابقة:

-دراسة عبد الجليل هجيره بعنوان أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري-دراسة حالة الجزائر-" عبارة عن مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان2014.

حيث قامت الباحثة بدراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري وتم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تكمن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو وباستعمال طريقة التكامل المتزامن. تم التأكد من عدم وجود عالقة سببية بين سعر صرف الأورو ورصيد الميزان التجاري من جهة وبين سعر صرف الدولار ورصيد الميزان التجاري من جهة أخرى أما النتائج التي توصلت إليها الباحثة من الدراسة كانت كالتالي:

-توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف، ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

-انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية خاصة الأورو يشكل أصعب تحدي تواجهه الجزائر خاصة وأنها مرتبطة تجاريا بالدول الأوروبية.

_لا توجد عالقة سببية بين سعري صرف الأورو والدولار ورصيد الميزان التجاري الجزائري.

-دراسة لـ Kharroubi Enisse بعنوان العالقة بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي بعض البلدان المختارة، مقال منشور على مجلة Quarterly BIS، سبتمبر2011.

حيث حاول الباحث في هذا المقال توضيح دور العولمة التي مهدت لبروز أهمية العالقة بين

الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي وهذا من جانبين، الأول تمثل في المكانة التي تحتلها التجارة من الصناعات والتي تجعل الميزان التجاري أكبر حساسية لتحركات سعر الصرف الحقيقي وعلى درجة استجابة عالية وحسب طبيعة واردات كل بلد التي تعمل على الحد من هذه الحساسية، ولهذا فإن هذه الآثار النسبية تختلف وفقا للتقديرات الواردة في المقال من بلد إلى آخر حيث يمكن للتغيرات في سعر الصرف الأمريكي أن تلعب دور ا أكبر في كبح عجز الميزان التجاري الأمريكي مقارنة بالعجز الخاص بالميزان التجاري الصيني هذا ما يؤكد أن تعديل سعر الصرف الحقيقي ليس الجزء من الحل العادة التوازن للميزان التجاري ووجب أن يكون مصحوبا بسياسات أخرى.

_دراسة سمية زيرار وآخرون، بعنوان أثر سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري (1970_2004)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 36، ال عدد2 ،2009.

تناولت هذه الدراسة موضوع أثر تغير سعر الصرف في الميزان التجاري الجزائري والهدف من هذه الدراسة هو تقدير دالة الطلب الاجنبي على الصادرات والطلب المحلي على المستوردات ودالة الحساب الجاري باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والمستندة إلى اختبار التكامل المشترك، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الدخل المحلي والدخل العالمي لم يكن لهما أي تأثير على الحساب الجاري، كما توصلت أيضا إلى أن تخفيض قيمة الدينار الجزائري قد تعمل على زيادة كمية الصادرات وتحسين الحساب الجاري في الأجل القصير فقط.

_ دراسة فاطمة الزهراء قاسي: أثر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الجزائري–دراسة بعض المؤشرات– (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العموم الاقتصادية تخصص نقود مالية وبنوك بكلية العموم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة البليدة الموسم الدراسي 2012–2013.

جاءت الإشكالية كما يلي: ما هو أثر تقلبات سعر الصرف عمى الاقتصاد الجزائري؟ وعليه درست الباحثة سعر الصرف وأثر تقلبه على الاقتصاد الجزائري بتبني بعض المتغيرات الاقتصادية الكمية، ومن بين ما تعرضت الباحثة لو تأثير تخفيض سعر الصرف عمى الميزان التجاري والتي أعطت ثماره بتحسن ملحوظ وتطور إيجابي في حساب الميزان التجاري.

تقسيمات الدراسة:

لغرض الاجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات قسمنا البحث إلى فصلين حيث تطرقنا

في الفصل الأول مفاهيم نظرية حول سعر الصرف وميزان التجاري حيث نعرض في المبحث الاول المفاهيم الاساسية حول سعر الصرف ومحدداته وانواعه واهم النظريات المفسرة له، اما في المبحث الثاني فنعرض المفاهيم الأساسية للميزان التجاري واقسامه واليات تسويته، ونتطرق أيضا الى علاقته بسعر الصرف.

وفي الفصل الاخير والمتعلق بالجانب التطبيقي للدراسة حاولنا من خلاله تقدير نموذج لدراسة تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري بالاعتماد على برنامج Eviews.

الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري

تمهيد

يعتبر سعر الصرف المرآة العاكسة لمركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وهذا من خلال العلاقات بين الصادرات والواردات حيث ان أسعار الصرف هي التي تربط اقتصاد الدولة المحلي بالاقتصاد العالمي فاسترداد البلد للسلع الأجنبية بكثرة يجعل الواردات تطغى على الصادرات وهنا يحدث الخلل في الميزان التجاري فتتدخل الدولة بخفض قيمة العملة الأجنبية مقابل العملة الوطنية. والعكس في عملية التصدير تقوم الدولة برفع قيمة العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية.

ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين حيث تناولنا في المبحث الأول ماهية سعر الصرف وفي المبحث الثاني مدخل الى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف الفعلي الحقيقي.

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

ان تزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين، او وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات وذلك من اجل تقدير اسعار السلع والخدمات في كل دولة وهذا الثمن يسمى سعر الصرف، اذ يعتبر من اهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية والذي يعكس العلاقات الاقتصادية بين الدول كم يعبر على المكانة الاقتصادية للدول.

المطلب الأول: مفهوم واهمية سعر الصرف

ان ترابط العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين الدول والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى الى ظهور ما يسمى بسعر الصرف والذي الذي أصبح يلعب دوا مهما في مختلف المعاملات التجارية الدولية.

I. مفهوم سعر الصرف:

_ يعرف سعر الصرف على انه عدد وحدات العمة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية او هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الاجنبية.[1]

_هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، او هو نسبة مبادلة عملتين، وهو بصفة عامة، يعبر عن عدد الوحدات النقدية من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.[2]

_يعرف سعر الصرف على أنه "عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد وحدات العملة الأجنبية اللزمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية"[3].

[1] موسى سعيد مطر، نوري موسى، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، ص 34،2008.
[2] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، للنشر2008، ص 44.
[3] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **المرجع نفسه**، ص43.

_يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه "المرأة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والاستيراد إذا تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد "العالمي[1]."

II. أهمية سعر الصرف

يؤثر سعر الصرف بشكل كبير على مجمل المتغيرات الاقتصادية وبالتالي فان أهميته تعود الى ما يأتي:

ـ من خلاله يتم تقييم السلع والخدمات المحلية من قبل المستثمرين، والتجار الأجانب.

ـ يعبر عن معادلة جميع الأصول المالية والنقدية والحقيقية، فيما بين الدول وان استقراره يعكس الاستقرار الاقتصادي للبلد.

ـ يتميز سعر الصرف على انه أداة ربط بين قيمة السلع والأصول في الأسواق المحلية ونظيرتها في الأسواق الخارجية، وفي ضل اقتصاد السوق وحرية تدفق راس المال، فان سعر الصرف مهم في الربط بين سوق الأصول المالية المحلية وأسواق الأصول المالية العالمية لأنه يلعب دورا في توجيه الاستثمار في الأصول المحلية الخارجية ويلعب سعر الصرف دورا في تخصيص الموارد المحلية.

ولا شك انه هناك أهمية وترابط وثيق بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، حيث ان العلاقات التجارية الدولية للبلد والتي يتضمنها ميزان المدفوعات تستدعي الحاجة الى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات. ويتم بموجب الاخير تحويل العملة المحلية الى عملة او مجموعة من العملات الأجنبية الأخرى تبعا لمتطلبات هذه الحاجة وإمكانات تلبيتها. اي تقتضي المعاملات التي تتم مع العالم الخارجي التعرف العملة الأجنبية.[2]

لمطلب الثاني: أنواع سعر الصرف

يمكن تقسيم أنواع سعر الصرف الأجنبي الى محورين الأول حسب درجة تدخل الدولة (أي أنظمة سعر الصرف والثاني الى نوع الصرف (اسمي او حقيقي).

---

[1] سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن، ص15، 2011.

[2]علي عصام الياور، **أسعار صرف العملات الأجنبية**، دار الامام للنشر والتوزيع عمان 2018، ص39.

I . سعر الصرف الاسمي :

ويقصد به سعر العملة الأجنبية بدلالة العملة الأجنبية. ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وفق لنظام الصرف المعتمد في البلد وهذا التغير يعبر عن التدهور والتحسن في قيمة العملة. ويقصد بالتحسن انخفاض سعر الصرف اما التدهور فيعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

ينقسم سعر الصرف الاسمي الى سعر الصرف الرسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر الصرف الموازي هو السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد[1].

II . سعر الصرف الحقيقي

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة. وفي الواقع لا يهتم المتعاملون الاقتصادين بمستوى سعر الصرف الاسمي بقدر ما يهتمون بكمية السلع التي يتم اقتناؤها بنفس المبلغ من العملة المحلية، أي بسعر الصرف الحقيقي[2].

1.2 مقايس قياس سعر الصرف الحقيقي

تستعمل عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي، كالحساب الشائع غلى مؤشرات أسعار الاستهلاك (CIP) أما المقياس الثاني فهو السعر النسبي للسلع القابلة للإتجار (PT)، والسلع الغير قابلة للإتجار (PN) وهناك مقياس ثالث هو قيمة الاجور النسبية والمحسوبة بالدوائر، ويستعمل هذا المعيار لتفادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى.

وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي محسوب كمؤشر أسعار، ولذا فإن مستواه ليس له تفسير طبيعي، وفي سنة الأساس يساوي الواحد الصحيح، ولذلك فإن مستواه يفسر عند التغير لكي يعطي مؤشر اتجاه

[1]KRUGMAN .P-OBSTFELED.R, **« économie international** », Belgique, p 47

[2] KRUGMAN .P-OBSTFELED.R ،**المرجع نفسه** ،ص 47.

سعر الصرف الحقيقي، أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الاجنبية، أي انخفاض في (E) يعتبر تحسنا حقيقيا، أما التخفيض الحقيقي فهو يوافق الارتفاع في E ويعني انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية[1].

2.2 محددات سعر الصرف الحقيقي:

تتنوع محددات سعر الصرف الفعلي الحقيقي نذكر منها.

1_دالة الطلب والعرض في سوق العملة:

ان كل سعر في السوق يتحدد عن طريق التقاء العرض مع الطلب، ونقصد بالعرض في سوق العملة: عرض العملة الوطنية لتحويلها إلى عملات أجنبية لاستثمارها في الخارج، أما الطلب فيتمثل في طلب العملة الوطنية من طرف الاجانب لشراء السلع والخدمات الوطنية[2].

2_ السياسة المالية الداخلية

إن الادخار يتأثر بالسياسة المالية فيتأثر بالنفقات العامة أو الضرائب وعليه فإن أي تغيير في هذين المقدارين ينقل منحنى العرض إلى وضع جديد فالتخفيض من النفقات العامة يرفع من الادخار الوطني ومن ثم ينتقل منحنى عرض العملة إلى اليمين ويترتب على ذلك انخفاض سعر الصرف وزيادة صافي الصادرات[3].

3_ السياسات التجارية

إن الهدف من السياسات التجارية هو التأثير على كل من مستوى الصادرات والواردات وعادة ما تتخذ هذه الاجراءات لحماية المؤسسات الوطنية من المنافسة الاجنبية ويكون ذلك إما بفرض رسوم جمركية على السلع الاجنبية أو تحديد الكميات من السلع والخدمات المستوردة (تقنين السلع المستوردة) فلو فرضت الحكومة على سبيل المثال رسوما جمركية عالية مثال على السلع المستوردة فإن الواردات تنخفض ومن ثم

1 . KRUGMAN .P-OBSTFELED.R, **« économie international »**, Belgique, p 47.

2 Gregory N.Mankiw**, Macroéconomie**, traduction de la 5éme édition américaine par Jean Haourd, 3éme édition, P 157.

3 حسين عوض الله زينب، **مرجع سابق**، ص 94.

يرتفع مستوى صافي الصادرات ويترتب على ذلك انتقال منحنى صافي الصادرات إلى اليمين مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف[1].

4_ السياسة المالية الخارجية وأثرها على منحنى الاستثمار

إن الاستثمار الداخلي يتوقف على سعر الفائدة العالمي وهذا الاخير يتوقف على السياسات المالية للدول الكبرى، فإذا زاد الادخار العالمي نتيجة تخفيض النفقات العامة أو زيادة الضرائب لإحدى الدول الكبرى كالولايات المتحدة الامريكية فإن سعر الفائدة العالمي يتقلص ويترتب على ذلك زيادة الاستثمار المحلي عن كل مستوى من مستويات سعر الصرف ومن ثم انتقال منحنى عرض العملة إلى اليسار ويؤدي ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وانخفاض صافي الصادرات والطلب على العملة[2].

III . سعر الصرف الفعلي :

هو عبارة عن مؤشر يقيس التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدد أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن او تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة من العملات الأخرى[3].

IV . سعر الصرف الفعلي الحقيقي :

الواقع ان سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن اجل ان يكون هذ المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لابد ان يخضع هذا المعدل الاسمي الى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية، مع الاخذ في الاعتبار الاختلاف بين معدل التضخم لدولة ما والمتوسط المرجح لمعدلات التضخم الأجنبية.

---

[1] باريك مراد، " **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي** – دراسة حالة الجزائر " مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 13 -14.

[2] البشير عبد الكريم، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات**، مطبوعة غير منشورة، جامعة الشلف، 2008 ص 135

[3] فاطمة الزهراء خبازي، **إدارة السياسة الاقتصادية في ضل ترتيبات سعر الصرف المختلفة**، مركز الكتاب الأكاديمي عمان 2018، ص 74 75.

V . سعر الصرف التوازني :

يقصد به ذلك السعر الذي يتحدد بقوى العرض والطلب لإحدى العملات، ويمثل التوازن المستديم لميزان المدفوعات عندا يكون الاقتصاد ينمو بعدل طبيعي. ولما كانت الصدمات الاسمية المؤقتة تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني، إضافة الى الصدمات الحقيقية التي تؤثر على المستوى التوازني. فانه من الضروري تحديد سعر الصرف التوازني من خلال معرفة كيفية تغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الوضع الاقتصادي وأثر ذلك على سعر الصرف[1].

المطلب الثالث: أنظمة سعر الصرف

ان عملية اختيار نظام الصرف تأخذ أهمية كبيرة لدى الدول لما له من علاقة مع السياسات الاقتصادية المتبعة لهذه الدول، وكذلك تحدد أنظمة الصرف شروط اندماج الاقتصاديات على المستوى الدولي.

I. نظام سعر الصرف الثابت :

يتحدد سعر الصرف الثابت بصورة رسمية من جانب السلطة النقدية في الدولة وذلك بهدف التقليل من التقلبات في سعر الصرف، فبالتالي تلاقي الاثار السلبية على النشاط الاقتصادي للدولة.

وتقوم الدولة بتحديد سعر الصرف الأجنبي حيث لا يكون للطلب او العرض على العملة الأجنبية دورا كبيرا في تحديد سعر الصرف، وقد يكون هذا السعر أسفل سعر التوازن الطبيعي وبالتالي تظهر السوق السوداء للعملة. وفي هذه الطريقة تكون وسيلة الدولة لتثبيت سعر الصرف الأجنبي هي الاعتماد على الاحتياطات الموجودة لدى البنك المركزي من العملة الأجنبية المراد تثبيتها[2].

1.1 خصائصه:

يتميز بمجموعة من الخصائص:

- السلطات النقدية هي التي تحدد معدل الصرف الثابت لتحويل العملة الوطنية الى عملات صعبة اجنبية ويكون تحديد هذا المعدل بصفة دقيقة او تقريبية.

[1] فاطمة الزهراء خبازي، **المرجع نفسه**، ص 76 77.

[2] علي عصام الياور، **المرجع نفسه**، ص 51.

- إذا تغيرت العملة فوق هذه الحدود المسموح بها، البنك المرزي عليه ان يتدخل مباشرة في سوق الصرف ببيع او شراء عملته من اجل توقيف ارتفاع قيمتها او انخفاضها، كما يمكنه ان يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية.
- في حالة عدم قدرة السلطات النقدية او عدم رغبتها في الدفع عن المقابل الثابت لعملتها الوطنية عليها تعديل هذه القيمة بإجراء تخفيض او رفع في قيمة العملة الوطنية مقابل العملة الصعبة المرتبطة بها.
- **2.1 ايجابياته:**

يمكن ذكر بعض الإيجابيات التي يمثلها هذا النوع في التالي:

- التحكم الجيد في المبادلات الدولية فمعدل الصرف الثابت بمعدل تغير محدود يؤدي الى معرفة إيرادات الصادرات وتكاليف الواردات.
- التحكم الجيد في المتغيرات الأساسية للاقتصاد فإرادة السلطة النقدية في حماية نظام الصرف الثابت تتيح للدول فرصة التسيير الجيد لهذه المتغيرات[1].

3.1 سلبياته:

ان هذا النظام ينطوي على بعض السلبيات نذكر منها:

- من اجل ان تكون فعالة يجب على تدخلات البنك المركزي ان تكون قوية وشديدة للوصول الى تحقيق معدل الصرف المرغوب فيه، مع الاخذ بعين الاعتبار أهمية رؤوس الأموال الخاصة المطروحة في سوق الصرف، كما يجب عليه أيضا امتلاك احتياطات صرف هامة مما يكون كتلة سيولة غير مستعملة في التجارة الخارجية.
- السياسة النقدية تكون غير فعالة ولا يمكن استعمالها من طرف السلطات النقدية كأداة للتحكم، هذه السياسة تتأثر بسياسة الدولة التي ترتبط بها العملة الوطنية، فاذا قامت هذه الأخيرة برفع معدلات الفائدة سوف يؤدي ذلك الى هروب رؤوس الأموال وبالتالي يفرض على البنك المركزي التدخل في سوق الصرف لإعادة التوازن من جديد، وهذا ما يهدد الكتلة النقدية لتلك الدولة وبالتالي انخفاض

[1] سامي خليل، **الاقتصاد الدولي**، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 155، 2007.

- النشاط الاقتصادي ومنه فان نظام الصرف الثابت يؤدي الى عدم وجود استقلالية للسياسة النقدية لأي دولة مفتوحة على رؤوس الأموال.
- يمكن اخذ معدل الصرف في مستويات غير متجانسة مع المتغيرات الأساسية للاقتصاد فأي تأخير لإجراء التعديلات اللازمة لمعدلات الصرف تخلق منافسة غير متكافئة، ففي حالة التقدير بقيمة أكبر المؤسسات المصدرة سوف تتعرض لخسائر مما يؤدي الى حدوث عجز خارجي للدولة المعنية ويكون للتأخر خطورة أكبر في حالة عدم الاستقرار السياسي.
- في نظام معدل الصرف الثابت المضاربة عمليا هي بدون أي خطر إذا كان أي تغير في القيمة ممكن احتماله فهجمات المضاربة ضد العملات القابلة للتخفيض تؤدي الى عدم استقرار سوق الصرف، فالمضارب الذي يهاجم العملة هو في وضعية مريحة إذا كانت هذه التعديلات يمكن معرفتها مسبقا وبالتالي يحقق أرباح مهمة، اما إذا قاومت هذه العملة ولم تقبل هذا التعديل فلا يتحمل الا تكلفة الصفقة فقط[1].

II. سعر الصرف المرن :

في نظام الصرف المرن لا يوجد التزام فيما يخص سعر الصرف الذي يعوم او يتغير بحرية حسب قوى العرض والطلب في سوق الصرف. ويسمح التعويم للسياسة النقدية بالتحرر من قيود سعر الصرف بحيث تصبح مستقلة، ولكن يتخلى البنك المركزي عن مراقبة سعر الصرف الاسمي الذي تحدد في سوق الصرف اذن يطبق التعويم في سوق الصرف الحر.

وفي الدول التي تطبق هذا النظام، يجب ان تكون سوق الصرف والأسواق المالية الأخرى متطورة جدا من اجل امتصاص الصدمات بدون تغيرات كبيرة لسعر الصرف، وزيادة الى ذلك يجب ان تكون متوفرة أدوات مالية من اجل تجنب الأخطار المربوطة بتذبذبات سعر الصرف. وتقريبا كل الاقتصاديات المتقدمة تنتهج أنظمة معومة[2].

[1] هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل، عمان، ص300،2009.

[2] علي عصام الياور، **مرجع سابق**، ص 52.

III. سعر الصرف المعوم المدار :

تعويم العملة يمثل مرحلة وسطى بين سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن حيث تسمح الدولة هنا بتغير سعر الصرف داخل نطاق معين، فاذا ارتفع سعر الصرف الأجنبي عند حد معين يتدخل البنك المركزي ببيع جزء من الاحتياطي النقدي من العملة الأجنبية لديه في السوق مما يزيد من عرض العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض سعر الصرف الأجنبي، وإذا انخفض سعر الصرف عند حد معين يتدخل البنك المركزي بشراء العملة الأجنبية من السوق مما يخفض من عرض العملة الأجنبية وبالتالي يرتفع سعر الصرف الأجنبي[1].

1.3 خصائصه:

ان لهذا النظام الخصائص التالية:

_التعويم الحر التام هو الذي تكون فيه معدلات الصرف تحدد فقط وفق قانون العرض والطلب من فبل المتعاملين الاقتصاديين الخواص لايوجد أي تدخل للبنك المركزي.

_التعويم غير التام لايوجد تدخل اجباري للبنك المركزي في سوق الصرف ولكن يمكنه التدخل في بعض الأحيان بصفة مدققة لتنظيم معدلات الصرف لعملته من خلال سحب او ضخ العملات الصعبة[2].

2.3 الايجابيات:

ينطوي هذا النظام على الايجابيات التالية:

- البنوك المركزية ليست مدعوة إلى تكوين احتياطيات صرف لأن تدخلاتها في سوق الصرف غير إجبارية.
- أخطاء التقدير لتدهور قيمة العملة أو تحسنها من قبل المضاربين قد يسبب لهم خسائر هامة.
- السياسات النقدية للدول هي أكثر استقلالية لأن استقرار معدلات الصرف ليس معيقا أثناء إعدادها.
- تغيرات أسعار الصرف تؤدي إلى توازن ميزان المدفوعات بصفة أكثر أوتوماتيكية، ففي حالة العجز يزداد الطلب على العملات الصعبة مما يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية وهذا يؤدي إلى ارتفاع

[1] علي عصام الياور، **مرجع سابق**، ص 52.

[2] عرفان تقي الحسني، "**التمويل الدولي**"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة 2، ص56 ،2002.

- أسعار السلع المحلية الموجهة للتصدير والسلع الأجنبية تصبح أعلى بالنسبة للأسواق المحلية، والتعديل يكون بصفة معاكسة في حالة وجود فائض.

3.3 السلبيات:

يمكن حصر بعض السلبيات في النقاط التالية:

- معدلات الصرف يمكن أن تسجل تغيرات كبيرة مما يؤدي إلى تضخم سلبي على التجارة الخارجية والاستثمارات، كما أن معدلات الصرف غير الممكن التنبؤ بها مسبقا تؤدي إلى نشأة خطر الصرف وبالتالي يجب العمل على تجنبه.
- عدم التأكد من التكلفة الملحقة بالعمليات الخاصة بتغطية خطر الصرف مما ينجر عنه ارتفاع في الأسعار وتدعيم التضخم[1].

المطلب الرابع: نظرية تعادل القوة الشرائية

يتحدد سعر الصرف من خلال توازن العرض والطلب للعملات كما انه يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية وهناك عدة نظريات لشرح كيفية تكوين سعر الصرف نذكر منها ما يلي

I . نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف[2]، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav cassel حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية

[1] عرفان تقي الحسني، **المرجع نفسه**، ص 56.

[2] مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي**، دار غريب، مصر، ص129،1997

لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل[1].

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كامل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

1.1 الصورة المطلقة للنظرية

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملتين كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.

رمز سعر الصرف هو £

مؤشر الأسعار المحلية P

مؤشر الاسعار الاجنبية P*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

£= P*/P.....

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: "توحد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان" وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الاجنبي 1 أي أن المعادلة تكون كالاتي[2]:

.P*=£.P .....

[1] شعيب بونوة وخياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف في الجزائر" دراسة قياسية للدينار الجزائري**"، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص124.

[2] مدحت صادق، **مرجع نفسه**، ص 129-130.

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر ب 100 DZ وتباع في أمريكا ب 10$ وأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو 0.0137 DZ/$، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى دولار باستخدام سعر الصرف المذكور أعلاه أي:

$ 01.37=0.0137*DZ10

2.1 الصورة النسبية للنظرية

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات. والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فانخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وتشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية لنقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الاولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، و الذي ينتج عنه رفع سعر العملة[1].

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الاجل الطويل منه في الاجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية

[1] أحمد عبد الرحمان أحمد، **مدخل إلى إدارة الاعمال الدولية**، ط09، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص116.

تعادل القوة الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطايرا من مستوى أسعار السلع والخدمات[1].

ونستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الاسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الاسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيمايلي:

– يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني والتي تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات ال يتم تبادلها دوليا وال تدخل في نطاق التجارة الخارجية.

– قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع المستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على القوة الشرائية الداخلية.

– إن القدرة التنافسية العالمية تتوقف على عنصر السعر لوحده، منها جودة السلع، وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم.

– أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف.

– وضح الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات.

– تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب

[1] جبوري محمد، **تأثير انظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**: دارسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة تلمسان، الجزائر،2012–2013، ص74.

الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز[1].

3.1 استخدامات نظرية تعادل القوة الشرائية:

في إطار العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والاسعار النسبية للسلع والخدمات المحلية، تشغل نظرية تعادل القوة الشرائية مهم في مختلف نماذج تحديد سعر الصرف ففي النموذج النقدي مع أسعار مرنة تكون نظرية PPA محققة في كل وقت بينما في النموذج النقدي مع اسعار ثابتة تكون محققة فقط في المدى البعيد.

ومن ناحية اخرى، لما كان استجابة التجارة وعمليات التسوية السلعية بطيئة فان نظرية تعادل القوة الشرائية انما تكون تقريبا أكثر انطباقا في المدى الطويل عن المدى القصير، إذ يجب أن تتجه نحوه اسعار الصرف وتتلاقى عنده كذلك.

يعتبر سعر الصرف لنظرية PPA كقياس (غير كامل) لسعر الصرف التوازني للعملة حيث تسمح الفروقات بالنسبة لسعر الصرف الخاص بتعادل القوة الشرائية بتقدير ما إذا كانت العملة مقيمة بشكل أعلى أو اقل بالنظر إلى تعادل القوة الشرائية[2].

4.1 الانتقادات الموجهة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

تجدر الاشارة إلى ان العديد من الدراسات التي تبحث في صحة هذه النظرية كدراسة الاقتصاديين رووول وسونليك قد اثبتت تصور هذه النظرية حيث تعتبر ذات دلالة في المدى الطويل أكثر من المدى المتوسط لذلك سنذكر في هذا الإطار بعض القضايا التي لم تأخذ في الحسبان في نظرية PPA والتي تتمثل فيما يلي:

– اختلاف اساليب قياس التضخم حسب نوع السعر (اسعار الاستهلاك، اسعار الانتاج، اسعار الصادرات والواردات ...الخ).

– طول مدة تصحيح اسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير المحددة بدقة ونفس المرة بالنسبة لسنة الاساس.

– وجود عناصر اخرى من غير الاسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة لنفس المستثمرين.

---

[1] مدحت صادق، **مرجع سابق**، ص 131، 132.

2 Michel Dupuy, jean marie cardebat ,yves jegourel, »**finance international** « ,Dunod, paris, 2006,p110.

–تقتصر نظرية تعادل القوة الشرائية على ميزان العمليات الجارية فقط وليس على كامل ميزان المدفوعات.

– تعتمد هذه النظرية انه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الاحصائية والعالمية.

–توفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات

–وجود بعض السلع والخدمات التي ال تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين اسعارها.

–هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد اسعار الصرف مثل تغير اذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة[1].

المبحث الثاني: مدخل الى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف الفعلي الحقيقي

توجد العديد من المعاملات الاقتصادية الدولية التي تتضمن السلع والخدمات المختلفة التي تتم عبر حدود مختلف دول العالم، والتي تقوم على عمليات التبادل بين الدول والتي تشمل مجموعة من المجالات منها المبادلات السلعية سواء كانت مواد خام او سلع نصف مصنعة او مصنعة، زراعية او صناعية، استهلاكية او راس مالية، والتي تسمى بالمعاملات السلعية، او المعاملات المنظورة والي تسجل في بيان يسمى بالميزان التجاري.

المطلب الأول: تعريف الميزان التجاري

I . تعريفه:

_ يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع، فاذا زادت الصادرات السلعية عن الواردات السلعية فإننا نقول ان هناك فائض في الميزان التجاري، اما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول ان هنالك عجزا في الميزان التجاري غير اننا لا يمكن القول ان الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، او العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة الى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض والعجز في الميزان.

[1] الدكتورة فاطمة الزهراء خبازي، إدارة **السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الطبعة 14 ص ،201979،80

_ يمثل الميزان الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث ان أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية[1]. فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري –إجمالي صادرات البلد(X) –إجمالي واردات البلد (M).

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي (X–M)، مثلاً على أن الصناعة كفؤة جدا أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل، فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أوبنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات[2].

_ يعتبر حساب الميزان التجاري من أبرز الحسابات المشكلة لميزان المدفوعات وخاصة بالنسبة للدول النامية، والذي تكون فيه حركة كثيفة للعلميات التجارية لمكوناته على العموم ومرتبطة أساسا حسب مداخيلها؛ فهو يمثل ما تحقق فعلا من سمع وخدمات من قبل البلد مع العالم الخارجي سواء سلبا أو إيجابا؛ ويعبر عن مقارنة بين صادرات وواردات بلد معين خلال مدة معينة والذي يمكن أن يشهد حالة الفائض، العجز أو حالة التوازن فهو يضم كل من حركة التجارة المنظورة وغير المنظورة، ومن بين البيئات التي تنجزه نجد كل من: إدارة الجمارك والتي تطبق المحاسبة وفق قاعدة العبور من الحدود M تقيم على أساس الساف، X على أساس الفوب، مصلحة الضرائب، البنك المركزي، دوائر أخرى مختصة[3].

---

[1] النعيمي عدنان تايه، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012، ص 76.

[2] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري، وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2015/2014، ص117.

[3] بضياف صالح، **تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات–دراسة تحليلية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2014\2015.ص71،70.

II . اقسامه:

يتكون الميزان التجاري من قسمين هما:

1.2 الميزان التجاري السلعي

هو عبارة عن الفرق بين كمية السلع المصدرة والمستوردة، ويطلق عليه المعاملات المنظورة (حسابً التجارة المنظورة)، والذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتخذ شكلا ملموسا، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معانة، وترتبط بالفارق في النشاط بين البلد وباقي بلدان العالم.

2.2 الميزان التجاري الخدمي

هو عبارة عن الفرق بين قيمة الخدمات المصدرة والمستوردة ويطلق عليه أيضا المعاملات غير المنظورة وهوذلك الميزان الذي يضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة في شكل خدمات، والتي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ولها علاقة بالإنتاج والدخل خلال فترة زمنية معينة.

ان الميزان ّالتجاري الخدمي يتأثر بالأسعار النسبية للمنتجات، فالزيادة في الأسعار المحلية تؤدي إلى الزيادة في أسعار الصادرات وتحسن في الميزان التجاري الخدمي. فتخفيض القيمة الخارجية للعملة

على المدى القصير يؤدي ّإلى رفع أسعار الواردات وتدهور الميزان الخدمي أما في الأجل الطويل فتحسن من القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتحسين التجارة الخارجية وكذا رصيد الميزان الخدمي[1]،ويضم الميزان الخدمي اهم الخدمات المتمثلة في:

خدمات النقل: تسجل في الجانب الدائن كل الإيرادات الناتجة عن استغلال الأجانب لوسائل النقل المحلية بكل تكاليفها، سوآءا برية أو بحرية أو جوية وفي الجانب المدين، ميزان مدفوعات الدولة للأجانب نتيجة استغلال وسائل النقل.

خدمات التعليم: هي نفقات ومصروفات في الخراج للبعثات الطلابية المقيمة، ويتم تسجيلها في الجانب المدين، أما الجانب الدائن فيسجل نفقات البعثات الأجنبية في البلد.

[1] بضياف صالح، المرجع **نفسه**، ص 74.

اتصالات: تتمثل في خدمات البريد والاتصالات، حيث تسجل الخدمات المقدمة من الهيئات المحلية للأجانب في الجانب الدائن، أما المدفوعات للهيئات الأجنبية فتسجل في الجانب المدين.

السفر السياحة: يغطي كافة السلع والخدمات التي يتحصل عليها اللامسافرون والسواح، من غير المقيمين في اقتصاد بلد ما خلال فترة معينة اقامتهم، سوآءا تم استهلاك هذه السلع والخدمات حالا أو في وقت لاحق، ويعرف المسافرون لأغراض متعلقة بالعمل والاستجمام العلاج أو المشاركة في مناسبات رياضية مؤتمرات .... الخ، يتم تسجيل مصروفات الأجانب في الدولة في الجانب الدائن، أما مصروفات الأشخاص المقيمين في البلد عند انتقالهم للخارج فتسجل في الجانب المدين [1].

التأمين: يضم كل مدفوعات التأمين الخاص بنقل السلع، أو عمليات التأمين على الحياة والحوادث وإعادة التأمين التي تقيد في الجانب المدين، وفي الجانب الدائن تقيد مدفوعات الأجانب لشركات التأمين المقيمة، وهذا فيما يتعلق بالأقساط الدورية للتأمين أما المبالغ المستحقة عند تحقق الحادث المؤمن عليه، فالمبالغ

المدفوعات إلى الداخل تسجل في الجانب المدين، والمبالغ المدفوعة كتعويض للخارج فتسجل في الجانب المدين[2].

نفقات الحكومة: هي نفقات الحكومة المحلية بالخارج، أو الحكومات الأجنبية في البلد وتتمثل في مصروفات السلك الدبلوماسي، مساهمة الحكومة النفقات الإدارية للمنظمات الدولية، بالإضافة إلى تفقات السلك العسكري في الخارج المعاشات .... الخ، تسجل نفقات الحكومة المحلية للخارج في الجانب المدين ونفقات الحكومات الأجنبية في البلد في الجانب الدائن.

خدمات أخرى: تندرج تحت هذا البند كل الايرادات والمدفوعات التي لم تسجل فيما سبق من حسابات، نذكر منها: نفقات الاعلان والأفلام، العمولات المختلفة، عوائد عن الحقوق الأدبية وغير ذلك من الأغراض.

عائدات الاستثمار: هو الدخل الذي يعود للمستثمر من ملكيته لأصول مستثمرة، ويتمثل استثماره والأرباح الموزعة.

---

[1] حنان العروق، **سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي**، دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، تخصص بنوك وتأمينات، قسم العلوم الاقتصادية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة دفعة 2005-2004 ص7.

[2] – محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007 ص 172–173.

الدخل الذي لا يعود إلى المستثمر من ملكيته لأصول مالية أخرى كالودائع المصرفية، القروض المقدمة للشركات والهيئات، الأوراق المالية والاكتئاب في أسهم ورأس مال الشركات[1].

III . العوامل المؤثرة في الميزان التجاري:

هناك الكثير من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

ـ التضخم: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، وبالتالي تنخفض الصادرات[2].

وتزداد الواردات نظراً لكون أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

ـ معدل نمو الناتج المحلي: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة، معنى أن الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل، أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أم أجنبية[3].

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

ـ تغيرات أسعار الفائدة: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال، حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال بهدف استثمارها، وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات ؛ والعكس، بمعنى أن انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس

---

[1] – بن طالب فاطمة الزهراء، أثر **سعر الصرف على الميزان التجاري**، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970--2010)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية اقتصاد دولي جامعة بسكرة،2012 –2013 ص57.

[2] بسام الحجار، العلاقات **الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، لبنان،2003، ص64.

[3] برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007، ص69.

الأموال الذي يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية، مما يؤثر على تراجع الصادرات، وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين.

_ سعر الصرف: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محلياً، مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك، فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين[1].

المطلب الثاني: أهمية الميزان التجاري واليات تسويته.

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وهو أحد مدخلات الناتج المحلي للدول وتكمن قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة.

I . أهميته:

تظهر للميزان التجاري أهمية كبيرة في ميزان المدفوعات للدول من ناحية، وعلى الاقتصاد الوطني من ناحية أخرى، وسنتطرق إلى أهمها على النحو التالي:

– إن من المتعارف والبديهي أن الميزان التجاري يعكس أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول، وهذا لكون أن الانتاج السلعي للدول يشكل الاساس المهم في نشاطاتها، ومنه في صادراتها، وعلى الجانب الاخر وارداتها السلعية تشكل الاساس في ميزان مدفوعاتها، من هذا المنطلق فان الدول تسعى جاهدة إلى العمل على أن تزيد صادراتها لكي تكون أكبر من وارداتها السلعية طبعا، وهذا بهدف تحقيق فائض في موازين مدفوعاتها، أو على الاقل الحصول على حصيلة من صادراتها السلعية تمكنها من استيراد ما تحتاج إليه من السلع من الخارج[2].

_ ان الاعتماد على الصادرات المنظورة وغير المنظورة مع بعضهم البعض يساهم بشكل كبير في حسن

[1] بسام الحجار، **المرجع نفسه**، ص64.

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن ،2004، ص234.

توزيع الموارد الاقتصادية للبلد، وهذا عكس الكثير من الدول التي تسعى إلى تطوير تجارتها غير المنظورة على حساب تجارتها المنظورة، الامر الذي يؤدي في سبيل تحقيقها إلى تقييدها لهذا الجانب على عكس الجانب الاول وبالتالي يكون هناك سوء توزيع للموارد عكس ما تكلمنا سابقا.

– إن الميزان التجاري يبقى هو الاساس في مكونات ميزان المدفوعات، أي ميزان التجارة المنظورة، وهذا لان تحقيق الفائض في الميزان التجاري في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد، وتتمثل هذه الظروف عموما في الاتجاه نحو التوظف الكامل للموارد لاقتصادية في أفضل الاستخدامات الممكنة وتحقيق النمو الاقتصادي المستهدف واتباع سياسة تجارية حكيمة تعمل على تنمية الصادرات التي تتميز فيها البلدان نسبيا، وهذا إن كانت الصادرات في مرحلة نشأتها الاولى، وهذا لكون الميزان التجاري يعول عليه كوحدة من وحدات قياس مدى متانة الاقتصاد وقوته وتطور[1].

– يعتبر الميزان التجاري الجزء الاساسي في ميزان المدفوعات في العادة، وذلك لكونه يبين النشاط الانتاجي وهيكله في الدولة المعينة، إذ أن مثل هذه الدولة عندما يعجز النشاط الانتاجي لديها بسبب ضعف درجة تنوعه، وضعف القدرة الانتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للتوسع في الاستيراد لسد احتياجات اقتصادها، ومن جهة أخرى فانه في حين عدم اتساع النشاط الانتاجي وعدم تنويعه لا يتيح لها فرصة تحقيق فائض في الانتاج من أجل هدف التصدير مما يؤدي إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري[2].

– يعد الميزان التجاري من بين المؤشرات الأساسية الذي يعتمد عليها لوضع السياسات المالية والنقدية في الدولة، مما يساعد الدولة في تعزيز الجوانب التي تزيد من المؤشرات الايجابية للاقتصاد، ومراجعة تلك التي تؤدي الى المؤشرات السلبية، من خلال تبني الخطط والاستراتيجيات الاقتصادية والتصحيح

[1] مجدي محمود، شهاب سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبى الحقوقية، لبنان ،2003، ص 225.

[2] فليح حسين خلف، **المرجع نفسه**، ص 234.

الاقتصادي والتي تعتمدها الكثير من الدول[1].

II. الاختلال في الميزان التجاري واليات تسويته :

يعد سعر الصرف وسياساته من بين الاساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول. وباعتبار ان الجزائر تتبع نظام الصرف الثابت فيجب على الدولة التدخل في تحديد سعر الصرف

وذلك لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته وذلك عن طريق رفع او خفض قيمة العملة حسب العرض والطلب.

يحدث الاختلال في الميزان التجاري بصفة مستمرة وصورة شائعة، في حين نادرا ما يتحقق التوزان فيه، الا ان كل دول العالم تسعى وتحاول الوصول الى حالة التوازن في ميزانها التجاري، من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية، والعمل على زيادة صادراتها من اجل الوصول الى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة وخارجها.

1.2 التوازن

يعرف التوازن في الميزان التجاري على انه تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، ويحدث التوزان عندما يكون:

الإنتاج المحلي + الواردات= الطلب المحلي + الصادرات

2.2 الاختلال في الميزان التجاري

يكون الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب الدائن على الجانب المدين أي عند زيادة متطلبات الدول على حقوقها في الدول الأخرى، وتسمى هذه الحالة بحالة العجز، اما إذا كان الجانب المدين أكبر من الجانب الدائن فيكون هناك فائض في الميزان التجاري[2].

---

[1] مصطفى مراد، واقع **وافاق الميزان التجاري في ضل الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة _دراسة حالة الجزائر_** أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتوراه تخصص عاوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط، ص51 ،2018\2019.

[2] السيد محمد أحمدالسربتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر2009، ص96.

1.2.2 أسباب الاختلال

توجد العديد من الأسباب التي تؤدي الى الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة الى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، وتتمثل في:

أ_ أسباب اقتصادية:

_ التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري، فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك الى ارتفاع أسعار

السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى اخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع، وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال في الميزان التجاري للدولة[1].

ب _ أسباب هيكلية:

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

د _ أسباب دورية: وتشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجارية أي حساب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة[2]، ومن بينها تذكر:

_ الأزمات الاقتصادية المتكررة: التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية عامة لها

– تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا: وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية.

[1] دوحة سلمى، مرجع **سابق**، ص121.

[2] عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، الاردن، 1999، ص126.

– **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص، رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

هـ – أسباب غير اقتصادية:

– **عوامل طبيعية:** الاختلالات الجوية وما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية

التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالية، حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي اخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرات التنافسية في الدول النامية[1] .

الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات، خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال في الدولة.

النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة السمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها[2].

3.2 حالة العجز الميزان التجاري:

بمعنى ان قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة تقوم الدولة بالتدخل وذلك بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى

[1] عادل أحمد حشيش ومجدي محمد شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلي الحقوقية، لبنان،2003، ص123.

[2] زينب حسن عوض الله، **مرجع سابق**، ص 102.

المستعملة في المبادلات وذلك بهدف زيادة الصادرات من السلع والخدمات، والتقليل من الواردات وذلك لارتفاع قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية مما يؤدي الى توازن الميزان التجاري.

4.2 حالة الفائض في الميزان التجاري:

في هذه الحالة تكون قيمة الصادرات أكبر من قيمة الواردات، وهنا تتدخل الدولة من اجل رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأخرى، مما يودي الا ارتفاع أسعار الصادرات (انخفاض القدرة التنافسية) وانخفاض أسعار الواردات (زيادة قدرتها التنافسية) مما يؤدي الي توازن الميزان التجاري.

ومع ذلك ضعف (قوة) قيمة العملة الوطنية تسمح للبلد بالتصدير أكثر (أقل)، والعملة الأجنبية ترتفع(تنخفض) من جديد من خلال ظاهرة معاكسة[1].

المطلب الثالث: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فاذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى ويساوي الفرق بين الصادرات xو الواردات m أي

«x – m» وهو جزءمن الإنفاق الكلي والذي يكتب على الشكل التالي:

$$Y=C+I+G(X-M)$$

حيث C.G.I (x– m) تمثل كل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية (الصادرات والواردات على التوالي.

كما أن للصادرات والواردات أثر مباشر على سعر الصرف لبلد ما ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار ميزان المعاملات الجارية.

[1] عبد الجليل هجيرة، **أثر تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد(تلمسان)، 2011\2012، ص97،98.

عندما بلد يستورد منتوج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر للمنتوج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر وبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغير في المعاملات الاقتصادية استيراد وتصدير يؤدي إلى التغير في سعر الصرف[1].

في حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض العملة، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الخفض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات الطلب على العملة من طرف غير مقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين، العملة المحلية إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها[2].

ـ يؤثر سعر الصرف في كافة جوانب الحياة الإقتصادية، حيث يمتد تأثيره الي كل من أسواق المال، والاستثمار الدولي والتجارة الدولية ومن ثم رصيد الميزان التجاري وميزان المدفوعات بشكل عام من خلال تأثيره على تكاليف وإيرادات المعاملات بالعملات الأجنبية وكذلك يكمن معالجة الاختلال الحاصل في الميزان التجاري (عجز او فائض) عن طريق الرفع او الخفض في قيمة العملة:

I . في حالة العجز:

نجد ان الواردات أكبر من الصادرات، وكذلك الطلب على العملة الأجنبية أكبر من العرض عليها، وبالنسبة للعملة الوطنية فإن العرض منها أكبر من الطلب عليها، هنا تقوم الدولة بتخفيض قيمة العملة الوطنية وذلك من أجل زيادة الصادرات، وتقل الواردات لان اسعار العملة الأجنبية مرتفعة.

II . في حالة الفائض:

اي ان الصادرات أكبر من الواردات، والطلب على العملة الأجنبية أقل من العرض عليها، اما بالنسبة للعملة الوطنية فإن العرض منها أقل من الطلب عليها، وهنا تقوم الدولة بالتدخل وذلك بالرفع من قيمة العملة الوطنية، وتقل الصادرات نظرا لانخفاض قدرتها التنافسية بحيث تصبح للواردات قدرة أكبر على المنافسة.

وهنا نقول انه توجد علاقة عكسية بين سعر الصرف والصادرات، وعلاقة طردية بين سعر الصرف والواردات.

[1] تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004، ص 225.

[2] زينب حسين عوض الله، **مرجع سابق**، ص 203-204.

خلاصة الفصل الاول

من خلال دراستنا لهذا الفصل فقد تطرقنا في بادئ الامر الى ماهية سعر الصرف وهذا في المبحث الأول، ثم التعرض في المبحث الثاني الى مدخل الى الميزان التجاري وعلاقته بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، حيث تم التطرق الى تعريف الميزان التجاري، وأهميته واليات تسويته ومن ثم العلاقة بينه وبين سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل ان الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة في اقتصاد أي دولة، له علاقة مباشرة مع سعر الصرف الفعلي الحقيقي حيث يتأثر به في حالة رفعه او خفضه.

الفصل الثاني: دراسة قياسية لتأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد:

إن النتائج المُتوصل إليها في الجانب النظري من هذه الدراسة (دراسة الوقائع) أظهرت وجود علاقة قوية بين تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية، وهي النقطة التي نحاول التركيز عليها في هذه الجزئية من الدراسة.

انطلاقا مما سبق وبغرض إضفاء مزيد من الدقة لما جاء في الجانب النظري، نستعين بأدوات القياس الاقتصادي التي بإمكانها تحديد حجم التأثير الذي تمارسه تغيرات سعر الصرف الفعلي الحقيقي على سيرورة ميزان التجارة في الجزائر خلال الفترة (1990–2020) وذلك باحتساب المرونات انطلاقا من النماذج الإنحدارية التي تتلائم مع النظرية الاقتصادية والواقع العملي وتتوافق مع الاختبارات الإحصائية، وهو ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل.

المبحث الأول–النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية:

انطلاقا مما سبق التطرق إليه عند تناول موضوع التوازن الخارجي، فإنه يمكن اقتراح وجود علاقة بين كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي وأرصدة ميزان التجارة في الجزائر، ونتيجة لكون هذه الأرصدة تأخذ قيما سالبة في بعض مراحل هذه الدراسة فإنه من غير الممكن استخدام نموذج لوغاريتمي، لذلك نقترح الصيغة الرياضية الخطية التالية*:

$$BC_t = A + \beta\, TCR_t + \varepsilon_t \ \ldots(1)$$

ومن أجل تقدير النموذج (1) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1990–2020، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

– BC_t: تمثل تطور الرصيد لميزان التجارة الخارجية، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي).

– A: الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الاقتصاد المحلي أمام التبادل الخارجي في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

– TCR_t: سعر الصرف الفعلي الحقيقي استنادا لسنة 2010 (بحسب تقديرات البنك الدولي).

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (1) اختبار الاستقرارية للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)					
				At Level	
		TCR	BC		
		-5.6143	-1.9105	t-Statistic	With Constant
		0.0001	***0.3232***	***Prob.***	
		***	n0		
		-9.4796	-2.2381	t-Statistic	With Constant & Trend
		0.0000	***0.4527***	***Prob.***	
		***	n0		
		-2.5480	-2.0301	t-Statistic	Without Constant & Trend
		0.0127	***0.0423***	***Prob.***	
		**	**		
				At First Difference	
		d(TCR)	d(BC)		
		-26.6149	-5.9052	t-Statistic	With Constant

* – الصيغة الرياضية مقترحة من طرف الطالبين، مع تقديم صيغة لتفسير المرونات.

		0.0001	***0.0000***	***Prob.***	
		***	***		
		-26.6377	-6.0664	t-Statistic	With Constant & Trend
		0.0000	***0.0001***	***Prob.***	
		***	***		
		-13.3966	-5.5526	t-Statistic	Without Constant & Trend
		0.0000	***0.0000***	***Prob.***	
		***	***		
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)					
				At Level	
		TCR	BC		
		-3.5682	-1.9680	t-Statistic	With Constant
		0.0150	***0.2985***	***Prob.***	
		**	n0		
		-9.4796	-2.2363	t-Statistic	With Constant & Trend
		0.0000	***0.4537***	***Prob.***	
		***	n0		
		-2.2451	-2.0848	t-Statistic	Without Constant & Trend
		0.0261	***0.0375***	***Prob.***	
		**	**		
				At First Difference	
		d(TCR)	d(BC)		
		-11.2391	-5.4849	t-Statistic	With Constant
		0.0000	***0.0001***	***Prob.***	
		***	***		
		-4.0529	-5.4079	t-Statistic	With Constant & Trend
		0.0213	***0.0007***	***Prob.***	
		**	***		
		-11.3641	-5.4909	t-Statistic	Without Constant & Trend
		0.0000	***0.0000***	***Prob.***	
		***	***		
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant					
		*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: 1، الملحق رقم:01.

إن النتائج السابقة توحي بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 5% (تكامل عند (1)I).

إن استقرارية المتغير التابع (BC) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغير المستقل (TCR) حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبالرجوع إلى برمجية EVIEWS نجد:

- بإجراء اختبار الحدود Bounds Test:

جدول (2) اختبار الحدود للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية

Null Hypothesis: No levels relationship F-Bounds Test				
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	1.545579	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=30		30	Actual Sample Size
3.797	3.303	10%		
4.663	4.09	5%		
6.76	6.027	1%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أقل من I(1) عند مستوى معنوية 10% وهو ما يدفع باتجاه إقرار عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع (عدم وجود تكامل مشترك).

وهو ما يؤكده تقدير تلك العلاقة:

جدول (3) تقدير العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5137	-0.661887	22.94388	-15.18626	C
0.0600	-1.963586	0.150986	-0.296474	BC(-1)*
0.4945	0.692480	0.212246	0.146976	TCR**
* p-value incompatible with t-Bounds distribution. ** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4121	0.833103	0.595061	0.495747	TCR
0.4452	-0.774845	66.10725	-51.22286	C

EC = BC - (0.4957*TCR -51.2229)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية عند 10%حيث يقدر بـ: (0.29−) وهو ما يعني أن 29% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 3سنة.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل لا يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ تتجاوز حدود 5%، وهو ما يثبت **عدم تحقق العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية** في حالة الجزائر.

المبحث الثاني–النموذج القياسي للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات:

بالرجوع إلى مما سبق التطرق إليه عند تناول موضوع التوازن التجاري الخارجي، فإنه يمكن اقتراح عدم وجود علاقة بين كل من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات في الجزائر، لذلك نقترح الصيغة الرياضية الخطية التالية:

$$IMP_t = A + \beta\, TCR_t + \varepsilon_t \ \ldots(2)$$

ومن أجل تقدير النموذج (2) نستخدم سلسلة زمنية سنوية للمتغيرات المدرجة، والتي تخص الاقتصاد الجزائري للفترة 1990– 2020، حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

– IMP_t: تمثل تطور الرصيد لواردات التجارة الخارجية، والقيم مأخوذة بالمليار دولار جاري (بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي).

– A: الحد الثابت، والذي يعبر عن مركز الإقتصاد المحلي أمام الاستيراد في ظل ثبات بقية المتغيرات للنموذج.

– TCR_t: سعر الصرف الفعلي الحقيقي.

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

جدول (4) اختبار الاستقرارية للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level	
TCR	IMP		
			With Constant
-5.6143	-2.5940	t-Statistic	
0.0001	***0.1053***	***Prob.***	
***	n0		
			With Constant & Trend
-9.4796	-1.4547	t-Statistic	
0.0000	***0.8227***	***Prob.***	
***	n0		
-2.5480	-0.1490	t-Statistic	Without

			Constant & Trend
0.0127	***0.6239***	***Prob.***	
**	n0		
		At First Difference	
d(TCR)	d(IMP)		
			With Constant
-26.6149	-3.9328	t-Statistic	
0.0001	***0.0054***	***Prob.***	
***	***		
			With Constant & Trend
-26.6377	-4.8311	t-Statistic	
0.0000	***0.0029***	***Prob.***	
***	***		
			Without Constant & Trend
-13.3966	-3.9063	t-Statistic	
0.0000	***0.0003***	***Prob.***	
***	***		

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level	
TCR	IMP		
			With Constant
-3.5682	-3.2680	t-Statistic	
0.0150	***0.0268***	***Prob.***	
**	**		
			With Constant & Trend
-9.4796	-2.2003	t-Statistic	
0.0000	***0.4717***	***Prob.***	
***	n0		
			Without Constant & Trend
-2.2451	-0.1954	t-Statistic	
0.0261	***0.6072***	***Prob.***	
**	n0		
		At First Difference	
d(TCR)	d(IMP)		
			With Constant
-11.2391	-3.7527	t-Statistic	
0.0000	***0.0084***	***Prob.***	
***	***		
			With Constant & Trend
-4.0529	-4.7423	t-Statistic	
0.0213	***0.0036***	***Prob.***	
**	***		
			Without Constant & Trend
-11.3641	-3.7521	t-Statistic	
0.0000	***0.0005***	***Prob.***	
***	***		

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بالاعتماد على مخرجات Eviews

إن النتائج السابقة توحي بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 5% (تكامل عند I(1)).

إن استقرارية المتغير التابع (IMP) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغير المستقل (TCR) حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبالرجوع إلى برمجية EVIEWS نجد:

- بإجراء اختبار الحدود Bounds Test:

جدول (5) اختبار الحدود للعلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي وميزان التجارة الخارجية

Null Hypothesis: No levels relationship		F-Bounds Test		
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	7.494929	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	K
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=35		28	Actual Sample Size
3.757	3.223	10%		
4.53	3.957	5%		
6.48	5.763	1%		
	Finite Sample: n=30			
3.797	3.303	10%		
4.663	4.09	5%		
6.76	6.027	1%		

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statistic أعلى من I(1) عند مستوى معنوية 10% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير التفسيري نحو المتغير التابع (وجود تكامل مشترك).

وهو بتقدير تلك العلاقة:

جدول (6) تقدير العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات

Conditional Error Correction Regression				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.5102	-0.670003	9.999716	-6.699841	C
0.0269	-2.379576	0.087501	-0.208216	IMP(-1)*
0.0289	2.345027	0.069735	0.163530	TCR(-1)
0.1667	1.432406	0.166803	0.238930	D(IMP(-1))
0.0060	3.055454	0.155031	0.473691	D(TCR)
0.6382	-0.477087	0.082617	-0.039415	D(TCR(-1))
0.0005	4.141766	0.072857	0.301756	D(TCR(-2))
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				
Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1838	1.374489	0.571402	0.785386	TCR
0.5908	-0.545999	58.93306	-32.17738	C
EC = IMP - (0.7854*TCR -32.1774)				

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية عند 5%حيث يقدر بـ: (0.20−) وهو ما يعني أن 20% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 5سنة.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل لا يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ تتجاوز حدود 5%، وهو ما يثبت **عدم تحقق العلاقة بين سعر الصرف الفعلي الحقيقي والواردات** في حالة الجزائر.

كمحصلة لما سبق فإن النتائج المحصل عليها تدفع باتجاه القول بأن تأثير سعر صرف الدينار الجزائري عديم التأثير كأحد الأدوات المهمة للسياسة النقدية على ميزان التجارة والواردات، فبرغم الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة خلال الفترة 2001− 2014 فميزان التجارة يبقى رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وفي ظل تبني سياسة الاستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد، خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب0، بالإضافة إلى الخلل الناتج عن تطبيق استراتيجية النمو اللامتوازن والتي لم تُقدم للآلة الإنتاجية الدعم اللازم للنهوض، مما سيشكل حسب وجهة

نظرنا خطورة بالغة على التوازنات الخارجية في حال تدهور أسعار البترول أو تقلص حجم الصادرات من المادة النفطية كما تشير إلى ذلك الإحصائيات الأخيرة المتعلقة بحجم الإحتياطيات المؤكدة والإنتاج مقابل حجم براميل النفط المصدرة.

إن الارتفاعات في أسعار البترول وفرت للجزائر هامش مناورة كبير استطاعت من خلاله تسديد القسم الأعظم من المديونية الخارجية، لتتقلص معها خدمات تلك الديون وهو إنجاز يُحسب للحكومة الجزائرية، لكن هذا الوضع ليس بالمستديم حيث أن أي منحى تنازلي لأسعار البترول (وهو الاحتمال الأكبر خصوصا بعد مؤشرات الانخفاض المسجلة بداية من 1014 واتجاه العالم نحو مصادر طاقة جديدة يُشكل الغاز الصخري أهم تلك المصادر) من شأنه عودة الاستدانة الخارجية من جديد وربما بحجم أكبر من السابق (لتحقيق التوازنات الداخلية وتلبية الطلب المحلي) مما يستدعي تعديل السياسات الاقتصادية المتبعة ومحاولة استغلال فرصة تواجد احتياطيات صرف أجنبية كبيرة في إنعاش الاقتصاد المحلي (استثمارات في القطاعات الإنتاجية خصوصا الفلاحي والصناعي)، وهو وحده الحل الذي يحقق جباية محلية أعلى تتحقق معها التوازنات الداخلية دون اللجوء إلى العالم الخارجي وما يسببه ذلك من عودة إلى العجز المزمن لميزان المدفوعات.

خلاصة الفصل الثاني:

على مستوى التوازن الخارجي وعلى الرغم من الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة فقد بقي ميزان التجارة الجزائري رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية، في ظل عدم ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وفي ظل تبني سياسة الاستيراد وبشكل مبالغ فيه لتغطية الطلب المحلي المتزايد خصوصا مع اعتماد أصول النظرية الكينزية في الرفع من الطلب الكلي الفعال والمتزامن مع عدم مقدرة الجهاز الإنتاجي المحلي على مواكبة تلك الزيادة في الطلب (الخلل الذي أحدثته استراتيجية النمو اللامتوازن)، وهو ما يعني أن الفوائض المحققة ظرفية وغير مستدامة.

وعلى العموم وبالنظر إلى الدمج الغير مناسب لنظريتي النمو اللامتوازن والنظرية الكينزية (الطلب الكلي الفعال) فقد زادت الاختلالات في الهيكل المنظومي للإقتصاد الجزائري وزاد معها الإعتماد على المصادر الخارجية في تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي، مما يؤدي إلى القول بأن الإستقرار المحقق خلال السنوات 2000-2014 هو استقرار ظرفي سرعان ما يزول بزوال الأسباب المحدثة له.

خاتمة

خاتمة

من خلال الدراسة التي قمنا بها لإثر تغير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الميزان التجاري ،والذي يتعرض في بعض الأحيان لاختلال دائم او مؤقت، وباعتبار سعر الصرف أداة من أدوات ربط اقتصاديات الدول ببعضها، فبعد العمل على الجانب النظري وجدنا ان سعر الصرف يتأثر بقيمة الصادرات و الواردات، لأنه عندما ترتفع قيمة الصادرات على الواردات فإن قيمة العملة ترتفع لزيادة الطلب عليها من طرف الأجانب و العكس صحيح، ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة سواء كانت مصدرة او مستوردة تتأثر بالارتفاع و الانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسات بوارداتها ومن هذا السياق يمكننا القول بأنه توجد علاقة مباشرة بين سعر الصرف والميزان التجاري.

اما من الجانب التطبيقي فقد بينت لنا المعطيات الجزائرية عدم وجود أي علاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري وبين سعر الصرف والواردات، وقد يعود السبب في ذلك أن صادراتها مبنية على المحروقات.

اختبار الفرضيات:

بعد قيامنا بهذا البحث ومحاولة الإحاطة بجميع جوانبه يمكننا قبول صحة الفرضية:

ـ الفرضية1: بالنسبة لهذه الفرضية فان سعر الصرف الفعلي الحقيقي لا يؤثر على الميزان التجاري الجزائري وهذا ما يؤكد صحتها.

نتائج الدراسة

على ضوء ما ورد في الفصول ومن خلال اختبارنا لفرضيات الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج يمكن حصرها فيما يلي:

– بينت الدارسة أن الهدف الأساسي من وراء تخفيض العملة الوطنية هو تحرير التجارة الخارجية وإلغاء بعض القيود القيود المفروضة على المستوردات، وتشجيع الصادرات من غير المحروقات ضمن الاقتصاد العالمي.

ـ يعتبر سعر الصرف أحد أهم العناصر المحورية في المبادلات الدولية حيث تتطلب المدفوعات الدولية وجود أداة لتسويتها، واختلفت العديد من النظريات والنماذج في تفسيره فالنظريات التقليدية ترجع تحديد سعر الصرف إلى الفارق في التضخم ومعدلات الفائدة ووضعية ميزان المدفوعات أما الحديثة تبين أن هناك عوامل أخرى مثل الاعلام والتوقعات السياسية والاقتصادية.

ـ بالرغم من الإصلاحات المعتمدة وبرامج الإنفاق المعتبرة خلال الفترة 2001-2014 فميزان التجارة يبقى رهين التغيرات الحادثة في أسعار المادة النفطية في السوق البترولية العالمية.

توصيات الدراسة:

تتويجا لما جاء في البحث من دراسة و تحليل، وعلى ضوء النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها في النقاط التالية:

ـ ضرورة العمل على تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وذلك من خلال إعادة هيكلة القطاع الإنتاجي والقضاء على أحادية التصدير والاعتماد على تنويع الاقتصاد الوطني.

ـ الاهتمام بمصادر الطاقات المتجددة.

ـالعمل على التقليل من الواردات من خلال تشجيع ودعم الصناعات المحلية.

ـ تطوير البنية الإنتاجية من اجل التحول من تصدير المواد الخام الى منتجات صناعية.

افاق البحث:

ـ تأثير سعر الصرف الفعلي الاسمي على الميزان التجاري.

ـ تأثير سعر الصرف الفعلي الحقيقي على الصادرات.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

الكتب:

_أحمد عبد الرحمان أحمد، **مدخل إلى إدارة الاعمال الدولية**، ط09، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.

_برشيش السعيد، **الاقتصاد الكلي**، دار العلوم للنشر، الجزائر،2007.

_بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع لبنان 2003.

_البشير عبد الكريم، **الاقتصاد الكلي محاضرات وتطبيقات**، مطبوعة غير منشورة، جامعة الشلف، 2008.

_تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي**، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر،2004.

_ زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، للنشر2008.

_سامي خليل، الاقتصاد الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

_سمير فخري نعمة، **العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات**، الطبعة الأولى، دار اليازوري للنشر والتوزيع الأردن ،2011.

_علي عصام الياور، **أسعار صرف العملات الأجنبية**، دار الامام للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

_فاطمة الزهراء خبازي، **إدارة السياسة الاقتصادية في ضل ترتيبات سعر الصرف المختلفة**، مركز الكتاب الأكاديمي عمان 2018.

_فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر، الاردن ،2004.

_مجدي محمود، شهاب سوزي عدلي، **أسس العلاقات الاقتصادية الدولية**، منشورات الحلبى الحقوقية، لبنان ،2003.

_محمود يونس، **اقتصاديات دولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

_مدحت صادق، **النقود الدولية وعمليات الصرف الاجنبي**، دار غريب، مصر 1997،

_موسى سعيد مطر، نوري موسى، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان، 2008.

_النعيمي عدنان تايه، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن 2012.

_هيل عجمي، جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، **النقود والمصارف والنظرية النقدية**، دار وائل، عمان،2009.

المجلات والمطبوعات والمحاضرات:

_الدكتورة فاطمة الزهراء خبازي، إدارة **السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة، مركز** الكتاب الاكاديمي، عمان، الطبعة14، 2019.

_شعيب بونوة وخياط رحيمة، **سياسة سعر الصرف في الجزائر" دراسة قياسية للدينار الجزائري"**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.

الرسائل العلمية:

– بن طالب فاطمة الزهراء، **أثر سعر الصرف على الميزان التجاري، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2010)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية اقتصاد دولي جامعة بسكرة،2012 – 2013.

_ مصطفى مراد، واقع **وافاق الميزان التجاري في ضل الانضمام المرتقب الى المنظمة العالمية للتجارة _دراسة حالة الجزائر_**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الدكتورة تخصص عاوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عمار ثليجي الاغواط، 2018\2019.

_الدكتورة فاطمة الزهراء خبازي، إدارة **السياسة الاقتصادية في ظل ترتيبات سعر الصرف المختلفة**، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الطبعة14، 2019.

_باريك مراد، **التحرير التجاري وسعر الصرف الحقيقي – دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد قياسي مالي وبنكي، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

_بضياف صالح، **تخفيض سعر الصرف في الجزائر وأثره على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات– دراسة تحليلية–**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوران في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة 2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2014\2015.

_جبوري محمد، **تأثير انظمة أسعار الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي**، دارسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر،2012-2013.

_دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري**، وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير،2015/2014.

_عبد الجليل هجيرة، **أثر تغييرات سعر الصرف على الميزان التجاري**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستير كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد(تلمسان)، 2012\2011.

ثانيا: المراجع بالغة الفرنسية

الكتب:

_ Michel Dupuy, jean marie cardebat, yves jegourel , »**finance international**, Dunod, paris, 2006.

_KRUGMAN .P-OBSTFELED.R, « **économie international** »,Belgique ,p 47.

_Gregory N.Mankiw, Macroéconomie, traduction de la 5éme édition américaine par Jean Haourd, 3éme édition, P 157.

الملاحق

الملحق 1

جدول متغيرات الدراسة

السنوات	TCR	EX	IMP	BC
1990	220,57	46,33	8,78	37,56
1991	131,55	54,74	6,85	47,89
1992	134,92	60,49	19,82	40,67
1993	161,84	78,06	20,52	57,54
1994	139,74	45,17	26,41	18,77
1995	117,14	57,10	37,98	19,12
1996	119,65	72,78	37,38	35,39
1997	129,17	71,44	38,80	32,64
1998	135,55	64,82	46,80	18,02
1999	125,32	60,03	51,51	8,52
2000	119,42	34,45	54,87	-20,42
2001	123,21	29,32	59,46	-30,14
2002	114,23	34,57	52,26	-17,69
2003	103,08	41,12	49,32	-8,19
2004	103,52	35,31	48,81	-13,50
2005	101,74	21,91	48,28	-26,37
2006	101,32	54,74	44,32	10,42
2007	99,92	60,49	34,92	25,57
2008	102,24	78,06	37,98	40,08
2009	100,28	45,17	37,38	7,79
2010	100,00	57,10	38,80	18,30
2011	99,12	72,78	46,80	25,98
2012	103,92	71,44	51,51	19,93
2013	101,77	64,82	54,87	9,95
2014	102,88	60,03	59,46	0,58
2015	96,51	34,45	52,26	-17,81
2016	95,54	29,32	49,32	-20,00
2017	97,83	34,57	48,81	-14,24
2018	93,27	41,12	48,28	-7,16
2019	95,40	35,31	44,32	-9,01
2020	91,02	21,91	34,92	-13,00